العرب
الخميس 2020/05/28
السنة 42 العدد 11714

عساكر الروس أخيرا في ليبيا

إبراهيم الزبيدي
كاتب عراقي

لم يعد الوضع الليبي عصيّا على الفهم. فمنذ سقوط نظام معمر القذافي في العام 2011 والمجتمع الدولي يعرف أن التنظيمات التي تهيمن على الواقع الليبي هي جماعات وتنظيمات وميليشيات وأحزاب مصنفة دوليا ومحليا، بأنها إرهابية غوغائية معادية للديمقراطية ولسلطة القانون وللقيم والأصول والقوانين والشرعية الدولية، من أي نوع.

فعلى الأقل منذ سبتمبر من العام 2012، حين هبت العصابات السلفية المتطرفة فأحرقت القنصلية الأميركية في بنغازي، وتسببت بمقتل السفير الأميركي جي كريستوفر ستيفنز وثلاثة أميركيين آخرين، وأميركا وأوروبا تعتبران الجهات التي قادت الهيجان الشعبي للانتقام والرد على فيلم "براءة المسلمين" هي إرهابية لا تختلف عن داعش والقاعدة، بل إن داعش والقاعدة موجودتان بين "مجاهديها"، ومخابرات أعظم دولة في العالم تلاحق زعماءها وتخطط لإلقاء القبض عليهم، بأي ثمن وبأية وسيلة.

لا يبدو أن حكومات أوروبا وأميركا، الخائفة من جعل ليبيا سوريا ثانية، ستفعل شيئا جادا وعقلانيا وآدميا لإنهاء هذه الحرب الخاسرة، ولمنع الكارثة السورية من الحدوث

ومنذ الأيام الأولى لسقوط نظام القذافي بصواريخ أوروبا وأميركا وما يسمى بالمجلس العسكري الليبي بقيادة الإرهابي المعروف عبدالحكيم بلحاج يمارس كل أنواع الجرائم الإرهابية ضد كل من يطالب من الليبيين بحياة مدنية خالية من سلاح الميليشيات، وبالأمن وسلطة القانون.

وأميركا ودول أوروبا، قاطبة، تراقب نشاطه، وترصد علاقاته الحميمة مع تركيا، وهي العضو المهم في حلف الناتو، وتعرف جميع عمليات تهريبه الأموال المسروقة من ليبيا إلى تركيا، وانغماسه مع المخابرات التركية في دعم الحركات الإسلامية المتطرفة في مصر، خصوصا، وفي المنطقة العربية والعالم، ويبقى أمام أعينها يظل خارجا من ليبيا وعائدا إليها، وهو آمن ولا خوف عليه ولا هم يحزنون.

ومعروف أن ما دفع ببقايا الجيش الليبي بقيادة خليفة حفتر إلى أخذ المبادرة والتصدي للمسلحين الخارجين على القانون هو استنجاد الأسر الليبية بها لتخليصها من حكم العصابات، وقد فعل وحررها وجعلها أنموذجا لحكم الدولة وسلطة القانون.

ومن أول أيام تحركه لمقاتلة القاعدة وداعش والجماعات المتحالفة معها وهو يحث دول أوروبا وأميركا على دعمه والتخلي عن حكومة فايز السراج التي يعرف القاصي والداني بأنها رهينة الميليشيات، ولكن لا حياة لمن ينادي.

حتى وجد نفسه مسوقا إلى موسكو طلبا للسلاح والدعم السياسي، لعل ذاك يجعل "أصدقاءه" القدامى الأميركيين والأوروبيين يستفيقون ويؤيدون إنهاء الصراع الليبي واللجوء إلى الحل السياسي بعد تجريد الميليشيات من سلاحها المنفلت، ولكن دون جدوى.

ورغم أنها تعلم، علم اليقين، بانغماس الحكام القطريين الدائم والثابت في احتضان عصابات الإخوان المسلمين الليبية، وباقي الجماعات السلفية المسلحة، وبتَحالفهم الثابت والكامل، في جميع الأمور السياسية والعسكرية والاقتصادية والفكرية والعقائدية والإعلامية، مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وتمويلهم لتدخله العسكري في ليبيا، فهي بقيت تلتزم الصمت، حتى وهي ترى حليفها التركي يرسل قوات عسكرية تركية، وجيوشا من المرتزقة السوريين من أجل حماية الميليشيات من سلطة الجيش الوطني الليبي، ولإطالة أمد الاقتتال، ولمنع الليبيين من الاتفاق وإحلال السلام.

وفي لقاء علني مع قناة "سي. أن.أن ترك"، قال أردوغان، إن "مهمة جنودنا هناك هي التنسيق أو إدارة العمليات. جنودُنا ينتشرون تدريجيا". وتؤكد مصادر موثوقة، من داخل مطار مصراتة، أن جسرا جويا مقاما منذ يومين لطائرات الشحن التركية في خط متواصل، وهي تحمل الذخائر والأسلحة والمعدات من تركيا، في مشهد مثير للقلق، بعد أن تجاوز عدد المرتزقة الأتراك والسوريين 9000.

علما بأن المخابرات التركية هي من تتحكم في السراج، بعد أن كبلته بعقود واتفاقيات، وسرقت مليارات الدولارات نقدا، وباعت له الأسلحة التركية التي هي خردة لمصنع الحديد والصلب.

ولكن الذي أثار الدول الأوروبية وأميركا، بعد كل الدم الذي سال في ليبيا وبعد كل الخراب، هو أن مدينة بني وليد، جنوب طرابلس، شهدت ظهور مئات من الجنود الروس، بكامل سلاحهم وعتادهم وبزاتهم العسكرية. وهنا فقط ظهر أمين عام حلف شمال الأطلسي "ناتو" ينس ستولتنبرغ على أجهزة الإعلام ليعلن أن الحلف مستعد لدعم حكومة الوفاق الوطني.

ثم يصرح وزير خارجية إيطاليا، لويجي دي مايو، أمام البرلمان، بأن التدخل التركي في ليبيا أعاد التوازن، ومنَع مشكلة كبرى تطال استقرار البحر المتوسط، إن تُرك حفتر يدخل طرابلس.

وواشنطن هي الأخرى اعتبرت خليفة حفتر عنصر تهديد لأمن الأطلسي ودول جنوب أوروبا، وذلك لأنه أدخل الروس الذين وصفهم أحدُ قادة الجيش الأميركي في أوروبا بأنهم "أخطر من داعش". ثم توالت التصريحات الأميركية عن قلق من تكرار سيناريوهات أوكرانيا وسوريا في ليبيا.

ونقل بيان لأفريكوم عن الجنرال في الجيش الأميركي ستيفن تاونسند، قائد القيادة الأميركية الأفريقية، قوله "من الواضح أن روسيا تحاول قلب الموازين لصالحها في ليبيا مثلما رأيتها تفعل في سوريا".

وبدوره، قال الجنرال في سلاح الجو الأميركي جيف هاريجيان، قائد القوات الجوية الأميركية في القوات الجوية الأوروبية، "إذا استوْلت روسيا على قاعدة على الساحل الليبي، فإن الخطوة المنطقية التالية هي نشر قدرات دائمة بعيدة المدى لمنع الوصول إلى أفريقيا".

أما الجماهير الليبية غير المسيّسة فموقفها مما يجري في ليبيا تلخصه رسالة من داخل ليبيا يقول فيها مرسلها "باختصار ماعندهاش موقف. فالليبي البسيط اليوم همه الوحيد أن يتركه القتلة وقطاع الطرق يعيش في سلام، وأن لا يتعرضوا له ولشرفه، قبل أي شيء آخر. فإن كان يسكن في بنغازي وما جاورها فهو يصفق لحفتر وعبدالفتاح السيسي ودول الخليج العربية، وإن كان من سكان طرابلس فهو يصفق للسراج وأردوغان ولأمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني. بعبارة أخرى، إن الليبي البسيط عايش حسب نطاق التغطية".

إن المعارك الليبية اليوم أصبحت دولية، بامتياز، ولن تُحل حتى في عشر سنوات قادمة. ولكن، ورغم أن الوجود الروسي في بداياته، والوجود التركي لم يصل بعد إلى حالة الاحتلال الدائم فإن حكومات أوروبا وأميركا الخائفة من جعل ليبيا سوريا ثانية، فلا يبدو أنها ستفعل شيئا جادا وعقلانيا وآدميا لإنهاء هذه الحرب الخاسرة، ولمنع الكارثة السورية من الحدوث.

هل تحكم ليبيا بنهاية النظام العالمي الجديد

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

قد تتحول ليبيا إلى البلد الذي يعلن منه عن الانهيار التام للنظام العالمي الجديد الذي دخل غرفة الإنعاش منذ فترة، بعد أن فقد شروط وجوده التي انبنى عليها عند الحديث عن تشكله في بداية التسعينات من القرن الماضي كبديل للنظام الذي كان سائدا في مرحلة الحرب الباردة، وتم اعتباره عنوانا لانتصار إرادة الغرب بقيادة الولايات المتحدة، وانطلاق مرحلة القطب الواحد، بعد تفكك الاتحاد السوفياتي ومن ورائه حلف وارسو، بما أعطى مجالا لاتساع رقعة نفوذ حلف شمال الأطلسي (الناتو).

منذ إطلاقه، فشل النظام العالمي الجديد في قيادة البشرية إلى آفاق أفضل، فسياساته مثلت في أغلب الأحيان أسوأ درجات التخبط وغياب الجدوى في حل مجمل القضايا الدولية وبخاصة قضايا الشرق الأوسط، ولعل نماذج العراق وأفغانستان وليبيا وسوريا واليمن، والتعامل مع الملف الإيراني، وتفاقم التعنت الإسرائيلي في ما يتعلق بقضية الشعب الفلسطيني، وانتشار الإرهاب بتدبير مسبق من قوى دولية وإقليمية، تدل على عجز الواقفين في صدارة هذا النظام على تحقيق الأمن والاستقرار ومنع التهديدات المباشرة للسلام العالمي وإرساء أمثلة أفضل للتنمية ولقيم الحوار والعدالة.

ساهمت الطفرة التكنولوجية وخاصة في مجال الاتصال التي بدأت بالظهور بشكل واسع منذ أكثر من عقدين، في تهميش العقل وتغييب الحكمة، وأصبح للتطرف والإرهاب والتكفير أبواقه ولخطاب الكراهية والحقد منصاته، وللفتنة جيوشها الإلكترونية ودعاتها المتمردون على القانون برعاية دول مارقة ليس بمفهوم العداء للغرب هذا المرة، ولكن بمفهوم العداء لقوى الاعتدال في المنطقة، وأصبح الاختراق اليومي للمؤسسات الدولية بما في ذلك تلك التي تعتبر نفسها ضمير العالم أمرا عاديا، وبات مألوفا التلاعب بالمعلومة وبالتقارير الإعلامية والحقوقية وتوجيهها لخدمة من يدفع أكثر، أو من يملك سلطة الأيديولوجيات الفاسدة.

يجري هذا في ظل منظومات حاكمة ينخرها الفساد بشكل غير مسبوق في دول من المفروض أنها متقدمة وديمقراطية وذات شفافية عالية في إدارة الشأن العام من قبل مؤسساتها المستقلة، لكنها في الواقع خاضعة لمصالح وحسابات من يجيّرونها لممارسة أبشع أنواع الفساد خارج حدود دولهم، من خلال عمليات النهب الممنهج التي وصلت إلى حدود السطو المسلح بالاشتراك مع الأطراف المحلية كما حدث في العراق في العام 2003 وليبيا في العام 2011.

ولننظر مثلا إلى تركيا الدولة الحليفة للغرب وممثلة مصالح حلف الناتو التي تعاملت مع الإرهاب بشكل أكثر من ودي، وتاجرت في النفط العراقي والسوري مع تنظيم داعش حيث اشترته بأثمان بخسة ضمن منظومة فساد يديرها الرئيس التركي وأفراد أسرته، وفتحت حدودها لإرهابيي العالم أجمع، وتبنت منظومة الخراب في المنطقة وفق مصالحها ودون اعتبار للقانون الدولي، ولكن في ظل تنسيق مع دول كبرى إما مؤيدة للفوضى الخلاقة أو أن مؤسساتها منقسمة على ذاتها في تقييم الأوضاع.

ففي فبراير الماضي عرض الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على الرئيس الروسي فلاديمير بوتين استغلالا مشتركا لنفط دير الزور السورية، باعتبار أن الحقول النفطية لا تزال تحت سيطرة ميليشيات مسلحة موالية لنظامه، وهو ما يعني العمل على فرض إرادته كقوة احتلال رغم أن القانون الدولي يمنع استغلال ثروة المناطق أو الدول المحتلة من قبل الجهات التي تحتلها.

يمكن اعتبار النموذج التركي من أبرز النماذج في اختراق القانون الدولي والتلاعب بالشرعية، وفي الإيذان بنهاية النظام العالمي الحالي، وإرساء نظام جديد يتأسس على تقسيم العالم إلى مراكز نفوذ تدار بشكل عشوائي من قبل قوى إقليمية تستظل بغطاء دولي هو في الواقع أقرب إلى الوهم، ولكنه فاعل في تكريس ضبابية في المواقف عادة ما يستفيد منها الطرف المغامر باسم سياسة الأمر الواقع.

منذ عقود، كانت إسرائيل تعتبر الدولة الوحيدة الخارجة عن القانون بإرادة من يزعمون الدفاع عن سيادته، لكن تركيا، وهي الحليفة لتل أبيب، تسير في ذات الاتجاه بسبب ترهل النظام العالمي، وانهيار الجدار الأخلاقي والقيمي على مستوى القوى الكبرى بما فيها الولايات المتحدة، ولعل التدخل في ليبيا خير دليل على ذلك، وهو تدخل ليس من أجل بسط الأمن والاستقرار في الدولة العربية الأفريقية، ولكن من أجل هدفين أساسيين: الأول فرض سلطة موالية لها عقائديا تتشكل بالأساس من قوى الإسلام السياسي المنبوذة اجتماعيا وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين، والثاني وضع اليد على الثروات المهولة الظاهرة والخفية والمساومة بها وبالموقع الإستراتيجي المؤثر للبلاد.

يعتبر الغزو التركي لليبيا بآلاف من المرتزقة من جنسيات مختلفة، والاعتماد على الإرهاب المحلي والمستورد، وتهريب السلاح إلى طرابلس ومصراتة في تجاوز لقرارات مجلس الأمن، وإعلان الحرب على قوى وطنية معترف بها دوليا ومنها الجيش الوطني الخاضع لشرعية مجلس النواب المنتخب والطرف التشريعي الوحيد المعتمد من قبل الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية والدولية والشريك الأصلي في اتفاق الصخيرات، يعتبر كل ذلك عدوانا سافرا، ولكنه يبدو مقبولا في شريعة النظام العالمي الحالي، خصوصا عندما يَعدُ أردوغان شركاءه الغربيين بأنه سيضع يده على قاعدة مهمة لحلف شمال الأطلسي (الناتو) في غرب ليبيا، وعندما يوهم بعض القوى النافذة بأنه لا يرى مانعا من أن يتقاسم معها الكعكة الليبية، ومن هنا تصمت تلك الدول والقوى على الغزو، وكأنها تتعامل معه على أنه أمر طبيعي لا يستحق منها الرفض أو الاستنكار.

المعركة الحقيقية اليوم هي مع الإرهاب الذي وجد ضالته في تطلعات أردوغان لاستعادة أوهام الخلافة على حساب الدولة الوطنية التي تدافع عنها روسيا أكثر من الغرب المتورط في كل ما وصلت إليه منطقتنا

لكن بالمقابل، ترتفع الأصوات المحذرة من التدخل الروسي في ليبيا، والسبب واضح: دعوا تركيا تتدخل فهي حليفتنا وواجهوا روسيا لأنها خارجة عن تحالفنا، والنتيجة ستكون مساندة الدول والقوى المعتدلة في المنطقة لأي موقف روسي مناهض لأطماع أردوغان التي تستهدف الجميع بسلاح المغامرة ومخزون التطرف. فالمعركة الحقيقية اليوم هي مع الإرهاب الذي وجد ضالته في تطلعات أردوغان لاستعادة أوهام الخلافة على حساب الدولة الوطنية التي تدافع عنها روسيا أكثر من الغرب المتورط بالأدلة القاطعة والموثقة في كل ما وصلت إليه منطقتنا حاليا في ظل النظام العالمي الحالي الذي بلغ مرحلة الترهل، وستحكم ليبيا بنهايته.